

Distr.: General
22 March 2016
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الستون

٢٤-١٤ آذار/مارس ٢٠١٦

البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: الموضوع ذو الأولوية: تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة

المشاركة والشراكات من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على نحو يستجيب للمنظور الجنساني

موجز من إعداد الرئيس

١ - عقدت لجنة وضع المرأة في جلستها التاسعة المعقودة في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٦ حلقة نقاش بشأن الموضوع ذي الأولوية للدورة الستين للجنة، "تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة"، مع التركيز على المشاركة والشراكات من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على نحو يستجيب للمنظور الجنساني. وأدار المناقشة جون سايتو (اليابان)، نائب رئيس اللجنة. وشارك في حلقة النقاش: ألفة السكري الشريف (تونس)، نائبة في مجلس النواب؛ وأنجيلا براون بيرك (جامايكا)، عمدة مدينة كينغستون؛ وإيما كاليا (ملاوي)،



الرجاء إعادة استعمال الورق

280316 240316 16-04681 (A)



رئيسة الشبكة النسائية الأفريقية للتنمية والاتصالات؛ وميكائيل برغمان، المستشارة الأولى في المسائل الاجتماعية للمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير؛ وربما خلف، الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

٢ - وناقش المشاركون المشاركة والشراكات من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على نحو يستجيب للمنظور الجنساني، وقاموا بإبراز الجهود التي يبذلها مختلف أصحاب المصلحة واقترح نهج مبتكرة. وقدموا أمثلة على المبادرات والدروس المستفادة خلال تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وحددوا فرص المشاركة والشراكة من أجل التنفيذ الكامل والفعال والمعدل لمنهاج عمل ييجين في سياق الخطة. وقام ممثلو ١٨ دولة عضوا وخمس من منظمات المجتمع المدني بالإدلاء ببيانات وطرح أسئلة على المشاركين في حلقة النقاش.

تقييم الترتيبات القائمة فيما يتعلق بالمشاركة والشراكات

٣ - أشار المشاركون إلى وجود حاجة إلى بيئات مواتية لمشاركة الأطراف صاحبة المصلحة، بما فيها المجتمع المدني، والحكومات المحلية والبلدية، والبرلمانيون، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ولإقامة الشراكات فيما بينها. وتسفر زيادة أعداد المشاركين في الحوار المتعلق بالسياسات العامة واتخاذ القرارات إلى إبراز أصوات النساء في العمليات الإنمائية، وذلك بالرغم من أن معدلات مشاركة المرأة واضطلاعها بدور القيادة في كلا القطاعين العام والخاص لا تزال منخفضة. وعلى وجه الخصوص، يؤدي التمويل المحدود لمنظمات المجتمع المدني وتقلص الحيز المتاح لها إلى إعاقة قدرتها على أن تكمل دور السلطات العامة في تقديم الخدمات المستجيبة للمنظور الجنساني.

٤ - وأقر المشاركون بأن تقدما قد أحرز في تنفيذ منهاج عمل ييجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لا سيما من خلال تعزيز وتحسين الاستجابة للمنظور الجنساني فيما يتعلق بالأطر القانونية والسياساتية. وذكروا أنه يتعين إجراء المزيد من الإصلاحات القانونية والسياساتية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإفساح المجال لصوت المرأة وتمثيلها ومشاركتها في خطة عام ٢٠٣٠ وضمان استفادتها منها.

المسائل السياقية

٥ - تبين أن الشراكات بين أصحاب المصلحة لم تكن دائما على مستوى من المساواة، وذلك بسبب الاختلالات القائمة في توازن القوى. ومن أجل أن يصل تأثير التنمية إلى أكثر الفئات تهميشا وضعفا في المجتمع، بما في ذلك نساء الشعوب الأصلية والأقليات الجنسية، ينبغي أن تستند الشراكات إلى قواعد ومعايير حقوق الإنسان الدولية. ويتسم التقيد بالقواعد

والمعايير الدولية بالأهمية أيضا عند التعامل مع التأثيرات الضارة في النساء والفتيات المرتبطات ببعض الممارسات الثقافية أو الدينية.

٦ - وأشار بعض المشاركين إلى الدور المحدود الذي يؤديه القطاع الخاص والمسؤولية المحدودة الملقاة على عاتقه حاليا في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، في حين أولى آخرون أهمية خاصة لتدابير المسؤولية الاجتماعية للشركات، بما فيها تلك المرتبطة بالاتفاق العالمي للأمم المتحدة، عند الترويج للشراكات بين القطاعين العام والخاص. واعتُبر أن تقديم الدعم القوي للمجتمع المدني يتسم بنفس القدر من الأهمية عند الدعوة إلى التزام شركات القطاع الخاص، على سبيل المثال، بالأجر المتساوي عن العمل المتساوي والعمل المتساوي القيمة. واقترح المشاركون إدراج أحكام تتعلق بالمساواة بين الجنسين في الأطر القانونية للشراكات بين القطاعين العام والخاص، على غرار الضمانات البيئية والاجتماعية القائمة بالفعل، من أجل ضمان أن تعزز هذه الشراكات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لا أن تكبهما.

٧ - وأشار المشاركون إلى أن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ينبغي أن يستجيب أيضا إلى حالات التزاع وأبعادها الجنسانية. ويمكن أن تدعم خطط العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن هذا التنفيذ. وعُرض هدف وطني لإنهاء زواج الأطفال بحلول عام ٢٠٣٠ واقترح العمل مع المجتمع المدني والشركاء الآخرين من أجل بلوغ هذا الهدف.

٨ - وشملت المناقشة توجيه دعوة إلى المجتمع الدولي لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على نحو يستجيب للمنظور الجنساني في البلدان النامية من خلال الإعفاء من الدين ورفع الجزاءات المفروضة على البلدان.

النهج الابتكارية إزاء المشاركة والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين

٩ - دعا المشاركون إلى زيادة التعريف بمزايا وإنجازات المرأة في المناصب القيادية. وشددوا على أهمية توجيه المرأة لبلوغ مناصب اتخاذ القرارات في القطاعين العام والخاص. وقُدِّم مثال على قانون يرمي إلى تعزيز تمكين المرأة في مكان العمل بضمان التوازن بين الحياة العملية والاجتماعية ومشاركة المرأة في اتخاذ القرارات والمشتريات العامة. وينبغي إنتاج المعارف المرتكزة على الأدلة لبيان كيف أن تمكين المرأة وتوليها القيادة يزيدان الفعالية التشغيلية ويعودان بالنفع على المجتمع بأسره.

١٠ - واعتُبرت اللجان البرلمانية والتجمعات المعنية بتحقيق المساواة وسيلتين هامتين للنهوض بالتخطيط والميزنة والتنفيذ على نحو يستجيب للمنظور الجنساني ولتعزيز تمكين المرأة وتوليها القيادة على الصعيد السياسي.

١١ - واعترف المشاركون بوجود حاجة إلى إشراك الرجال والفتيان في الحد من عدم المساواة بين الجنسين. وتحقيقاً لتلك الغاية، قُدِّمَ مثال حملة "افتح عينيك" التي تشرك الشباب في منع العنف الجنسي.

١٢ - وتضطلع منظمات الدعوة بدور رئيسي في تحسين تمثيل المرأة في مختلف القطاعات الاقتصادية. وأشار المشاركون إلى أهمية العمل مع المجتمع المحلي والزعماء الدينيين لتغيير المنظورات والمعتقدات المتعلقة بتمكين النساء والفتيات وتمتعهن بحقوق الإنسان في سياق خطة عام ٢٠٣٠.

١٣ - وأشار المشاركون إلى القواعد والنماذج النمطية الثقافية بوصفها عوامل يمكن أن تحصر المرأة في الوظائف المنخفضة الأجر التي تتطلب مهارات متدنية. وللتغلب على هذه التحديات، قدمت أمثلة على التوعية على الصعيد المحلي، التي تيسرها حكومات المدن أو الحكومات المحلية بالشراكة مع المجتمع المدني. ويتعاون المواطنون والمنظمات بنجاح على الصعيد المحلي في توفير حلول خاصة بكل حالة، وهو ما يبرز أهمية النشاط الذي يجري الاضطلاع به بمبادرات محلية.

١٤ - ويلزم توفير بيانات مصنفة حسب نوع الجنس وإحصاءات جنسانية لإجراء تحليل جنساني، بما في ذلك في رصد واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وفي تقييم السياسات والبرامج الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ودعا المشاركون إلى الاتساق في استخدام المؤشرات المراعية للاعتبارات الجنسانية في جميع بنود الخطة، وشددوا على وجود حاجة إلى بناء القدرات التقنية والمالية لوزارات التخطيط والمكاتب الإحصائية الوطنية على جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس وإنتاج ونشر الإحصاءات الجنسانية.

١٥ - ودعا المشاركون إلى اتباع نهج مبتكرة لجمع البيانات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وشجعوا المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية على استكشاف استخدام البيانات الضخمة، والبيانات المجمعة من الجماهير، ووسائط التواصل الاجتماعي لإنتاج ونشر الإحصاءات، لا سيما فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والصحة الإنجابية.

١٦ - ودعا المشاركون هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى دعم تنفيذ نتائج عمل اللجنة ودعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على نحو يستجيب للمنظور الجنساني.